

## قيس ماضي فرو\*

### تأثير التطورات السورية في الواقع الدرزي داخل الخط الأخضر

تناقش هذه المقالة مساعي إسرائيل للعودة إلى تفعيل حلمها بإقامة دولة درزية تمتد من جبل العرب في سورية إلى جبل لبنان، مستفيدة مما يجري حالياً في سورية، وتلقي الضوء على الكيفية التي استغلت إسرائيل دروز فلسطين فيها، وزجتهم عنوة في الجيش وأجهزة أمنها.

تستغل الأزمة السورية لإقامة كيان سياسي درزي مرتبط بإسرائيل<sup>١</sup>. وإذا كانت هذه الملفات صحيحة، فمعنى ذلك أن إسرائيل عادت إلى حلمها القديم في إقامة دولة درزية طائفية، وهذا الحلم كانت كشفته تقارير صحافية متعددة وكثيرة أكدت أن بعض قيادات الدولة العبرية وجد بعد حرب ١٩٦٧ فرصة ذهبية لتحقيق مخطط إقامة هذه الدولة على مساحات جغرافية واسعة، تمتد من جبل العرب إلى جبل لبنان مروراً بالمناطق الدرزية في جبل الشيخ. وبشأن هذا الحلم الإسرائيلي كتب يوسي ميلمان في ٦ حزيران / يونيو ٢٠١٥، في جريدة "معاريف"، مقالة وصف فيها استخدام يغال ألون، أحد أهم السياسيين

**يُصور** الإعلام الإسرائيلي وأصحاب القرار العسكري والسياسي الإسرائيليين الحرب الدائرة في سورية على أنها بداية تفكك الدولة إلى كيانات طائفية على حساب الدولة الوطنية. ولهذا التصور علاقة بالضجة الإعلامية التي رُوّجت، خلال أيار / مايو وحزيران / يونيو ٢٠١٥، لما سُمي خطر المذابح التي سيواجهها دروز سورية. وقد صاحب هذه الضجة اعتراف إسرائيلي مبطن بتنسيق بين إسرائيل والجماعات المسلحة في جنوب سورية. صحيح أننا لا نملك وثائق رسمية تكشف طبيعة تدخل إسرائيل في هذه المنطقة حيث الأقلية الدرزية، إلا أن "الملفات المقرصنة من حاسوب ضابط الارتباط الإسرائيلي مع المعارضة السورية" تشير إلى أن إسرائيل

\* مؤرخ وأستاذ جامعي فلسطيني.

للمتمردين "الجهاديين" بالتعرض للدروز؛  
 أشارت هذه المواقف المتناقضة شكوك  
 أغلبية دروز الجليل والكرمل في نيات  
 إسرائيل. وتضاعفت الشكوك، عندما  
 تناقلت وسائل الإعلام خبراً فحواه أن  
 القيادات الدرزية المرتبطة بالسلطة  
 توجهت إلى الحكومة والمؤسسة العسكرية  
 بطلب المساعدة في منع هجوم "المتمردين  
 السوريين الجهاديين" على المناطق الدرزية.  
 وتناول أحد كتّاب معهد دراسات الأمن  
 القومي الإسرائيلي ما سمّاه "سلة الاعتبار  
 الاستراتيجية" بما يتعلق بـ "المسألة الدرزية"  
 المستجدة. وذكر الكاتب أن رئيس الحكومة  
 أجرى مع وزير الدفاع ومع قيادات أجهزة  
 الأمن المتعددة مشاورات بشأن هذه المسألة،  
 أفضت إلى اتخاذ قرار يقوم على أن أي  
 مساعدة للدروز ستفسّر على أنها تدخّل  
 إسرائيلي. لكن حكومة إسرائيل "استغلت  
 زيارة قائد القوات المشتركة الأميركية،  
 الجنرال مارتن دمبسي، وتوجهت إلى الإدارة  
 الأميركية بطلب مساعدة الدروز عسكرياً  
 وإنسانياً عن طريق الأردن." عرض الكاتب  
 ستة "اعتبارات استراتيجية" على حكومة  
 إسرائيل أخذها في الحسبان: ١ - أغلبية  
 الدروز يؤيدون النظام السوري؛ ٢ - إن  
 ضغط دروز الجليل والكرمل على الحكومة  
 يستوجب اهتماماً خاصاً؛ ٣ - من المتوقع  
 أن يحدث هروب جماعي للدروز نحو  
 الأردن وإسرائيل؛ ٤ - على إسرائيل أن تبدأ  
 بتحضير نفسها لليوم الذي يعقب سقوط  
 النظام السوري "المتوقع"، وأن تتواصل من  
 الآن مع "اللاعبين الإيجابيين" الذين يمكن  
 أن يؤدوا دوراً مهماً في صوغ نظام جديد  
 في سورية، وأهم هؤلاء اللاعبين هم دروز  
 سورية؛ ٥ - إن "جبهة النصر" و"الدولة  
 الإسلامية" (داعش) غير معنيتين، حالياً،  
 بمقاتلة إسرائيل؛ ٦ - لن تعود سورية إلى ما

الإسرائيليين في تلك الفترة، الموساد  
 والاستخبارات من أجل تنفيذ جزء من  
 منظور استراتيجي كان سائداً بين أصحاب  
 القرار الإسرائيليين منذ سنة ١٩٥٠ حتى  
 سنة ١٩٧٠.  
 وقد قام هذا المنظور على "حلف  
 الأطراف" المكون من دول غير عربية هي  
 تركيا وإيران وأثيوبيا، ومن أقليات قومية  
 ودينية هي الأكراد والمسيحيين في لبنان  
 والدروز في سورية.<sup>٢</sup> فبعد احتلال هضبة  
 الجولان في سنة ١٩٦٧، وظفت الاستخبارات  
 الإسرائيلية أحد الضباط الدروز في الجيش  
 الإسرائيلي لعرض هذا المخطط على قيادات  
 درزية من هضبة الجولان وجبل العرب  
 ولبنان، لكن وفقاً لعدة مصادر، فإن هذا  
 المخطط لم يتحقق بسبب اعتراض هذه  
 القيادات التي كشفت تفصيلاته أمام  
 السلطات اللبنانية والسورية والمصرية  
 والعراقية.<sup>٣</sup>  
 وخلال حزيران / يونيو ٢٠١٥، أثار  
 الإعلام الإسرائيلي، بشكل غير مسبوق، ما  
 سمّاه "المسألة الدرزية"، مضحماً أخبار ما  
 يحدث في سورية و"المذابح المتوقع حدوثها"  
 بحق الدروز هناك، على غرار ما حدث في  
 قرية قلب لوزة الدرزية في محافظة إدلب.  
 وامتد التهويل الإعلامي الإسرائيلي إلى  
 الإعلام العربي، ثم إلى وسائل الاتصال  
 الاجتماعي التي خلقت في أوساط دروز  
 الجليل والكرمل حالة من القلق الشديد على  
 مصير إخوانهم السوريين. وفي الوقت الذي  
 كانت أجهزة الإعلام الإسرائيلية مشغولة  
 بأخبار المذابح "المفترضة"، استمر الجيش  
 الإسرائيلي في معالجة جرحى الجماعات  
 نفسها التي تهدد المناطق الدرزية. وفي هذه  
 الأثناء، نقلت الصحافة العبرية تصريحات  
 رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ومسؤولين  
 آخرين زعمت فيها أن دولة إسرائيل لن تسمح

سنة ١٩٣٩ طرحت الحركة الصهيونية "مشروع ترحيل دروز فلسطين" إلى جبل العرب بحجة الخطر الذي يواجهونه.<sup>٨</sup> وتشير الأرشيفات الإسرائيلية إلى أن الحركة الصهيونية عملت خلال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ وحرب ١٩٤٨ على استخدام الطائفة الدرزية في فلسطين من أجل تحييد إخوانهم السوريين واللبنانيين في الصراع الفلسطيني - الصهيوني.<sup>٩</sup> ومع أن الحركة الصهيونية فشلت في ذلك، إلا أن انهيار الكتيبة الدرزية (فوج جبل العرب في جيش الإنقاذ) التي حاربت في فلسطين في سنة ١٩٤٨، شكل بالنسبة إلى ضباط الاستخبارات الإسرائيليين فرصة لإقناع أربعة من هذه الكتيبة بالانضمام إلى الجيش الإسرائيلي، ليصبحوا نواة وحدة الأقليات في الجيش الإسرائيلي. ففي موسم الحصاد، وعندما أعطى قائد الجيش في ١٣ حزيران / يونيو ١٩٤٨ الأوامر بحرق أو حصد ما تبقى من القمح والشعير في أراضي الفلاحين الفلسطينيين، استطاع ضباط الاستخبارات الإسرائيليين، في مقابل السماح لسكان الكرمل بحصد مواسمهم في مرج ابن عامر، تجنيد ٢٥ درزياً من الكرمل وضمّهم إلى المجندين البدو والشركس، مكونين بذلك وحدة الأقليات في الجيش الإسرائيلي.<sup>١٠</sup> وفي أحد التقارير، اعترف طوبيا ليشنسكي، القائد الأول لفرقة الأقليات، بأن الهدف من إقامة هذه الفرقة هو تجنيد أكبر عدد من دروز سورية الذين بقوا في فلسطين بعد سنة ١٩٤٨، وزعزعة ثقة الدول العربية بإخلاء الدروز في القضايا الوطنية.<sup>١١</sup> مباشرة بعد ذلك، عملت المؤسسة الإعلامية الإسرائيلية على استخدام فرقة الأقليات في الحرب النفسية الموجهة إلى العالم العربي، وخصوصاً إلى سورية ولبنان. واعترف يعقوب شمعوني، المسؤول عن إقامة

كانت عليه، فقد انتهى عهد سايكس بيكو، وبالتالي يمكن وضع جبل الدروز داخل منطقة تمتد من الشرق إلى الغرب، على طول حدود الأردن مع هضبة الجولان، وتكون تحت تأثير "لاعبين إيجابيين" مثل "الجيش الحر"، وتحت مظلة أردنية - إسرائيلية.<sup>١٢</sup> وهذه "الاعتبارات الاستراتيجية" تلتقي مع اقتراح إقامة حكم ذاتي في المناطق الدرزية في سورية، كان قد عرضه الجنرال إيفي إيتام، على شاشة القناة الأولى للتلفزيون الإسرائيلي.<sup>١٣</sup> في نهاية حزيران / يونيو، تيقنت إسرائيل من أن الأغلبية العظمى من الدروز ترفض رفضاً قاطعاً التعاون معها ضد النظام السوري، وأن استمرار غضب دروز الجليل والكرمل سيعرّض ما بنته الحركة الصهيونية من علاقات معهم، منذ ثلاثينيات القرن الماضي، لانهيار تام. وطريقة استخدام إسرائيل للزعامات الدرزية المرتبطة بها، خلال أيار / مايو وحزيران / يونيو، تُذكرنا بالطرق التي استخدمتها الحركة الصهيونية خلال الأحداث الكبرى التي حدثت في المنطقة، وكيفية استغلالها من أجل اللعب على المشاعر الطائفية عند الدروز. فعلى غرار ما حدث في سنة ٢٠١٥، فإن الحركة الصهيونية في أواخر سنة ١٩٣٨ استغلت خلافاً ذا طابع طائفي وقع جرّاء اعتداءات قامت بها مجموعة غير منضبطة من الثوار الفلسطينيين، وكانت نتيجتها قتل خمسة من فلاحي الكرمل في حقولهم، وقتل شيخ من مشايخ الدين في شفا عمرو. وفي ٧ كانون الأول / ديسمبر، كتب أبا حوشي، أحد أهم ناشطي الحركة الصهيونية تقريراً بشأن هذه الحوادث: "إن المذابح... أشعلت لهيب الانتقام في قلوب الدروز، وإذا استطعنا استغلال ذلك، فإن النتائج ستكون عظيمة."<sup>١٤</sup> وفعلاً، في نهاية

بادروا إلى التوجه من أجل تنفيذ القانون على طائفتهم. إن فرقة الأقليات والحكم العسكري هي التي عملت من أجل الحصول على موافقة وجهاء الطائفة لفرض القانون... إن أبناء الطائفة، في أغليبيتهم، معارضون للتجنيد الإجباري، حتى أولئك الذين وافقوا عليه يخشون اليوم التصريح بذلك.<sup>١٥</sup> ولم تتوقف المعارضة الشديدة للتجنيد،

خلال سنة ١٩٥٦، الأمر الذي اضطر السلطات العسكرية إلى أن تطلب من الحاكم العسكري في الشمال تنفيذ القانون "بالطرق التي يراها ملائمة". وعلى الرغم من جميع الوسائل التي استعملها هذا الأخير، فإن أغلبية المطلوبين للخدمة العسكرية رفضت استلام طلبات التجنيد، الأمر الذي دفع بمكاتب التجنيد إلى اللجوء إلى الشرطة لملاحقة رافضي الخدمة الإجبارية.<sup>١٦</sup> ومع أن الشرطة قامت بما هو مطلوب منها، إلا إن تقرير الحاكم العسكري اعترف بأن نسبة عدد الرافضين للتجنيد حتى نهاية سنة ١٩٥٦ هي ٧٨٪.<sup>١٧</sup> وأوصت إحدى اللجان المشكلة لمعالجة قضية الرافضين بإحالتهم إلى الشرطة وفتح ملفات قانونية "جنائية" ضدهم،<sup>١٨</sup> لكن التجنيد الفعلي لم يتم قبل آب / أغسطس ١٩٥٦، أي قبل شهرين من دخول الجيش الإسرائيلي إلى غزة، حيث تم إقحام فرقة الأقليات في عمليات "المحافظة على الأمن" فيها.<sup>١٩</sup> وعلى الرغم من سياسة التهيب، فإن عدد المجندين في بداية سنة ١٩٥٧ لم يرتفع إلا قليلاً (١٨٧ مطلوباً من أصل ٥٠٧ مطلوبين، أي ٣٧٪).<sup>٢٠</sup>

وبعد أن فرضت حكومة إسرائيل التجنيد، فإنها قررت اتخاذ الخطوة الثانية على طريق فصل الدروز عن باقي الطوائف العربية حين أقر الكنيست، في سنة ١٩٥٧، قانون تنظيم المؤسسات الدينية المستقلة. وفي سنة ١٩٦٠، بدأت وزارة الداخلية

راديو إسرائيل الناطق بالعربية وتأسيس جريدة "اليوم" الرسمية، بأن الهدف من تجنيد الدروز هو استخدامهم "كسكين حاد يُضرب في ظهر وحدة العرب"،<sup>٢١</sup> وشاركه في ذلك يشوع بالمون، أحد أهم الناشطين الصهيونيين، والذي كتب: "من المؤكد أن هذا العمل [تجنيد الدروز] قطع طريق عودتهم إلى الورا"، بعد أن "أحترقوا".<sup>٢٢</sup>

من المفيد أن نشير إلى أن عدد أبناء الطائفة الدرزية في فلسطين في سنة ١٩٤٨ لم يتجاوز ١٣,٠٠٠، ومعظمهم فلاحون بعيدون عن المدنية، ومرتبون بوشائج عصبيتهم الطائفية، ولم يكن بينهم طبقة متعلمة قادرة على مجابهة مخططات فصل الدروز عن العرب عبر التجنيد. ويكفي أن نذكر أن عدد المدرسين الدروز في سنة ١٩٥٥، كان ٣٣ مدرساً، معظمهم لم ينه المدرسة الثانوية. وعدد طلاب الثانوية ٢٥، وعدد طلاب الجامعات ٣.<sup>٢٣</sup>

في سنة ١٩٥٤، بدأت تحضيرات إسرائيلية سرية لفرض قانون التجنيد الإجباري على جميع الطوائف العربية بلا استثناء، وأشارت التقارير الإسرائيلية إلى أن ٤٠٠٠ شاب عربي من أصل ٤٥٢٠ استجابوا لتبليغات أمر التجنيد، إلا إن بن - غوريون عارض ذلك، مفضلاً فرض القانون على أبناء الطائفة الدرزية فقط. وفي نهاية تلك السنة، عقد موشيه دايان جلسة حضرها قائد فرقة الأقليات وعضو الكنيست الدرزي، وتقرر فيها فرض القانون الإجباري على الدروز بدءاً من كانون الثاني / يناير ١٩٥٦. وفي نهاية سنة ١٩٥٥، بدأت حملة إعلامية تروج لمشروع التجنيد الإجباري، بزعم أنه جاء استجابة لطلب زعماء الدروز. لكن الأرشيفات كشفت المستور، وكتب الحاكم العسكري في أحد تقاريره في بداية سنة ١٩٥٦: "لم يكن رؤساء الطائفة هم الذين

مشروطاً بالخدمة العسكرية. ونتيجة ذلك، ازداد، بعد سنة ١٩٦٧، عدد العاملين في قطاعات الأمن مثل الشرطة والجيش وحرس الحدود ومصحة السجون. وتشير الدراسات الميدانية بشأن سوق العمل إلى أن كثيرين من طالبي العمل فشلوا في إيجادهم خارج قطاعات الأمن، وعادوا، مكرهين، إلى العمل في تلك القطاعات.<sup>٢٣</sup>

تزامن ارتفاع أعداد المعارضين للتجنيد مع الأحداث في سورية،<sup>٢٤</sup> ومع عودة ظهور حركات احتجاجية ضد سياسة مصادرة الأراضي، واستمرار التمييز في الميزانيات الممنوحة للمجالس الدرزية مقارنة بتلك الممنوحة للقرى والبلدات اليهودية. وقد كشفت الأزمة السورية أن سياسة تشجيع الطائفية التي انتهجتها إسرائيل مفعولاً عكسياً هذه المرة، تمثل في تعاطف أغلبية دروز الجليل والكرمل مع موقف دروز سورية المعارض لمشاريع التقسيم المعروضة عليهم وعلى غيرهم. ومن الملاحظ أن الأزمة السورية عمّقت الانقسام بين متبني سياسة إرضاء المؤسسات الإسرائيلية ومعارضيه، وربما تكون للتطورات على الساحة السورية تداعيات مفصلية على علاقة دروز الجليل والكرمل بإسرائيل في المستقبل المنظور. ■

تستبدل كلمة "عربي" بكلمة "درزي" في بطاقات الهوية، محاولة بذلك خلق قومية خاصة بالدروز.<sup>٢١</sup>

منذ سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٢ تأسست منظمات درزية احتجاجية معارضة لسياسة الفصل، والتجنيد، ومصادرة الأراضي التي أدت إلى خسارة ثلثي أراضي القرى الدرزية في الجليل والكرمل. وانعكس هذا الاحتجاج في نتائج انتخابات ١٩٧٣، إذ تضاعف عدد المصوّتين للحزب الشيوعي في هذه الدورة الانتخابية عن نتائج الدورة السابقة في سنة ١٩٦٩، الأمر الذي دفع حكومة إسرائيل إلى تشكيل لجنتين عملتا على تقصي أسباب الاحتجاج. وزعمت هاتان اللجنتان أن تنامي الشعور القومي العربي بين الدروز نابع من "أزمة في الهوية" الطائفية، ولهذا أوصتا بفصل التعليم الدرزي عن التعليم العربي بهدف "خلق هوية درزية إسرائيلية".<sup>٢٢</sup>

إن انتقال الدروز من العمل في الزراعة، وارتباطهم بسوق العمل خارج القرية، ساعدا حكومة إسرائيل على تمرير سياساتها. فمنذ سنة ١٩٥٨ أصبح قبول طالبي العمل - في مكاتب الدولة أو الشركات الحكومية، وحتى الشركات الخاصة -

## المصادر

- ١ رضوان مرتضى، "إسرائيل ليكس' من مكتب ننتياهو إلى الساحة السورية: دولة درزية وستينغر ل'القاعدة'", "الأخبار" (بيروت)، ١٦ تموز / يوليو ٢٠١٥.
- ٢ يوسي ميلمان، "دولة الدروز"، "معاريف" (تل أبيب)، ٥ حزيران / يونيو ٢٠١٥.

والمقالة مترجمة إلى العربية في صحيفة "القدس العربي"، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.alquds.co.uk/?p=352630>

- ٣ انظر مثلاً سامي الخطيب في قراءة لكتابه "في عين الحدث: أربعون عاماً لأجل لبنان"، في "الخطيب: أحبطنا مشروعاً إسرائيلياً لإقامة دولة درزية بين لبنان وسورية"، "الراي" (الكويت)، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٨، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=73108>
- ٤ عاموس هرتيل، "ضغظ المتمردين على دروز سورية يزداد"، "هآرتس" (تل أبيب)، ١٧ حزيران / يونيو ٢٠١٥.
- ٥ أودي ديكل، "سلة الاعتبارات الاستراتيجية في القرار: هل على إسرائيل مساعدة دروز سورية؟" معهد دراسات الأمن القومي (مباط عال)، ١٥ حزيران / يونيو ٢٠١٥.
- ٦ التلفزيون الإسرائيلي، القناة الأولى، ١٩ حزيران / يونيو ٢٠١٥.
- ٧ أرشيف الهاغاناه، ٧ / ٨ ب، تقرير أبا حوشي، ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٣٨.
- ٨ بشأن خطة التهجير، انظر:  
 Kais M. Firro, *The Druzes in the Jewish State: A Brief History* (Leiden: E. J. Brill, 1999), pp. 26-32.  
 Ibid., pp. 25-26; 41-50. ٩  
 Ibid., pp. 43-57. ١٠  
 انظر: ١١
- Yoav Gelber, "Druze and Jews in the War of 1948", *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 2 (April 1995), p. 240.
- ١٢ أرشيف الدولة (إسرائيل)، وزارة الخارجية ٢٥٧٠ / ١١، شمعوني إلى ساسون، ١٦ آب / أغسطس ١٩٤٨.
- ١٣ المصدر نفسه؛ تقرير يشوع بالمون، "نشاطنا بين الدروز"، ٥ آب / أغسطس ١٩٤٨.
- ١٤ انظر:  
 Firro, *The Druzes in the Jewish State...*, op.cit, p.154.
- ١٥ أرشيف الجيش الإسرائيلي ٧٢ / ٧٠ / ٧٥٢، تقرير الحاكم العسكري في الشمال، ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٥٦.
- ١٦ المصدر نفسه، تقرير الحاكم العسكري، ٢٤ شباط / فبراير ١٩٥٦.
- ١٧ المصدر نفسه، تقرير قيادة الجيش بشأن تجنيد الدروز، ١١ آذار / مارس ١٩٥٦.
- ١٨ المصدر نفسه، تقرير عن جلسة اللجنة، آذار / مارس ١٩٥٦.
- ١٩ انظر:  
 Firro, *The Druzes in the Jewish State...*, op.cit, p.159.
- ٢٠ أرشيف الجيش الإسرائيلي ٧٥٢ / ٧٢ / ٧٠، تقرير دائرة تسجيل التجنيد في وزارة الدفاع، ٨ كانون الثاني / ديسمبر ١٩٥٧.
- ٢١ انظر:  
 Firro, *The Druzes in the Jewish State...*, op.cit, pp. 151-168.  
 Ibid., pp. 184-208. ٢٢  
 Ibid., pp. 243-246. ٢٣
- ٢٤ انظر صفحة "أرفض! شعبك يحميك" في موقع "الفايس بوك" في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.facebook.com/irefuse.info>